

Distr.
GENERAL

S/1999/645
4 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير السادس للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن في الفقرة ١١ من القرار ١٢٣١ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ آذار/ مارس ١٩٩٩ أن أبقى المجلس على علم وثيق بالحالة في سيراليون وأن أقدم بحلول ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ تقريراً بهذا الصدد يتضمن توصيات بشأن نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في المستقبل، وتنفيذ ولايتها. وهذا التقرير مقدم عملاً بذلك الطلب.

ثانياً - التطورات السياسية

عملية الحوار

٢ - منذ تقرير المؤرخ ٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/237) أحرزت عملية السلام في سيراليون تقدماً ملموساً تكسّر بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٩ (انظر S/1999/585، المرفق) وببدء الحوار بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة في لومي في ٢٥ أيار/ مايو.

٣ - وإن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار وبدء المحادثات مع الجبهة الثورية المتحدة يمثلان إلى حد كبير ثمرة عدد من المبادرات الهامة التي اضطلعت بها حكومة سيراليون. ففي الفترة الممتدة من بداية آذار/ مارس حتى منتصفه قام الرئيس أحمد تيجان كبّه بزيارة لعدد من البلدان الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية، شملت توغو وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا وبحث خلالها الحالة في سيراليون والسبل الممكنة للمضي قدماً بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها. وأعرب الرئيس كبّه في خطاب إذاعي وجّهه إلى الأمة في ١٤ آذار/ مارس عن تقديره للمساعدة التي تقدمها تلك البلدان، وأكد من جديد التزامه بالنهج ذي المسارين المشتمل على تعزيز فريق الرصد، والتحضير في الوقت نفسه لإجراء محادثات مع الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة.

9916594

٤ - واقتُرنت مبادرات الحكومة بأنشطة دبلوماسية هامة في المنطقة دون الإقليمية من جانب عدد من الحكومات والمنظمات في المنطقة دون الإقليمية وأماكن أخرى شارك فيها الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا رئيس جمهورية توغو جناسينبي إياديما؛ والبلدان المساهمة بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية، وهي على وجه التحديد: نيجيريا، وغينيا، وغانا، ومالي؛ وحكومتا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعزيز الديمقراطية في أفريقيا، القس جيسّي جاكسون، وممثلي الخاص لسيراليون فرانسيس ج. أوكيلو.

٥ - وجاء بدء المحادثات بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة في لومي في ٢٥ أيار/ مايو في أعقاب مشاورات داخلية هناك بين قائد الجبهة الثورية المتحدة، العريف فوداي سانكوه ووفد مؤلف من ١٤ من ممثلي الجبهة الثورية المتحدة من داخل سيراليون. وبطلب من الحكومة، نقلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون العريف سانكوه من فريتاون إلى لومي في ١٨ نيسان/أبريل. وفي وقت لاحق، نقلت بعثة المراقبين أيضا ممثلي الجبهة الثورية المتحدة الآخرين البالغ عددهم ١٤ ممثلا من أجزاء أخرى من سيراليون إلى لومي عبر منروfia بتعاون ودعم من حكومة ليبيريا وبمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا. كما قدمت البعثة بعض الدعم السوقي لحكومة توغو التي تستضيف المحادثات، وذلك من خلال استخدام الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بحفظ السلام في سيراليون.

٦ - وبالرغم من أن العريف سانكوه لا يزال يواصل استئناف حكم الإعدام الصادر بحقه لارتكابه الخيانة العظمى، فقد منحتة الحكومة إذنا قضائيا لمواصلة عملية الحوار. وفي ٢٩ أيار/ مايو توصلت الحكومة ووفد الجبهة الثورية المتحدة إلى تفاهم بشأن الوضع القانوني للعريف سانكوه. فقد تعهدت الحكومة باتخاذ الخطوات القانونية المناسبة لمنحه عفوا مطلقا غير مشروط، وذكر العريف سانكوه من جانبه أن وفده سيتابع الحوار.

٧ - واستمرت المحادثات الداخلية للجبهة الثورية المتحدة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/ مايو وتمخضت عن ورقة موقف تعكس وجهات نظر ومطالب الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وتدعو ورقة الموقف هذه، في جملة أمور، إلى منح عضو عام إلى جميع أفراد الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة الذين نظموا الانقلاب في سيراليون في أيار/ مايو ١٩٩٧؛ وإقامة حكومة انتقالية مدتها أربع سنوات. وفي جملة المهام الرئيسية للحكومة الانتقالية وضع مسودة دستور جديد؛ وإصلاح قوات الأمن الوطني والخدمة المدنية؛ وإيواء جميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وإقامة لجنة انتخابية وطنية. وأعربت الجبهة الثورية المتحدة عن استعدادها لتحويل نفسها إلى حزب سياسي.

٨ - واشترطت الجبهة الثورية المتحدة نشر فريق محايد لرصد السلام في إطار ترتيبات وقف إطلاق النار بعد توقيع اتفاق سلام. وثمة مطالب أخرى منها مغادرة جميع القوات الأجنبية والمرتزقة سيراليون في غضون ١٤ يوما من توقيع الاتفاق، وإنهاء اتفاق مركز القوات المعقود بين حكومتي سيراليون ونيجيريا.

٩ - وفي ١٤ أيار/ مايو، أصدرت حكومة سيراليون ردا على ورقة الموقف التي أصدرتها الجبهة الثورية المتحدة، أكدت فيه عدم دستورية الاقتراح القاتل بإنشاء حكومة انتقالية. وفي الوقت نفسه، شددت الحكومة على أن الاقتراح القاتل بمنح عفو عام لجميع المقاتلين سيدرس من زاوية تحقيق سلام دائم مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق مواطني سيراليون. وأقر بيان الحكومة بأهمية تحويل الجبهة الثورية المتحدة إلى حزب سياسي، وتعهّد بتقديم دعم الحكومة الكامل إلى هذه العملية.

١٠ - وبغية المساعدة في تهيئة الظروف المفضية إلى نجاح المحادثات بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة، اقترح ممثلي الخاص وقف الأعمال العدائية طيلة عملية الحوار. وحظي هذا الاقتراح بتأييد قوي من حكومة توغو وأسفر عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في ١٨ أيار/ مايو بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة (S/1999/585، المرفق). وطبقا لهذا الاتفاق الذي بدأ سريانه في ٢٤ أيار/ مايو، سيحتفظ الطرفان بمواقعهما ويمتنعان عن القيام بأي أعمال عدائية أو عدوانية. وتضمن الاتفاق أحكاما أخرى منها ضمان وصول المنظمات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع المحتاجين؛ والإفراج على الفور عن أسرى الحرب وغير المقاتلين؛ ونشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، رهنا بإذن من مجلس الأمن، لمراقبة الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار.

١١ - وبدأت محادثات السلام بداية طيبة بإعراب الطرفين عن التزامهما الثابت بعملية السلام وعزمهما على العمل معا على حل النزاع. وقامت بتوجيه عملية الحوار لجنة التيسير التي يرأسها وزير خارجية توغو، باشتراك الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية وممثلي الخاص. وفي داخل سيراليون، استفادت عملية الحوار من المشاركة النشيطة للبرلمان والمجموعات المدنية. ومن بين تلك المجموعات، قام المجلس المشترك بين الأديان في سيراليون، بدعم من المؤتمر العالمي المعني بالأديان والسلام، بدور نشيط بوجه خاص. واقترح الرئيس كبّه أن يصبح هذا المجلس الذي يحظى الدور الذي يقوم به بتقدير الجانبين، أحد الجهات المعنية الضامنة لاتفاق السلام في المستقبل.

١٢ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، قررت الحكومة والجبهة الثورية المتحدة الطلب من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون إنشاء لجنة لإطلاق سراح أسرى الحرب وغير المقاتلين فورا وذلك طبقا لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٨ أيار/ مايو. واللجنة التي سوف يرأسها كبير المراقبين العسكريين التابعين للبعثة، تضم ممثلين عن لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

العلاقات بين سيراليون وليبيريا

١٣ - تواصلت الادعاءات بأن شحنات من الأسلحة تصل إلى المتمردين في سيراليون إما عبر ليبيريا أو منها. وفي ٨ نيسان/أبريل، أعلن قائد قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللواء فيليكس موجكبيروا، أن هذا الفريق أكد تورط حكومتي ليبيريا وبوركينا فاسو في شحن الأسلحة وتسليمها إلى المتمردين يومي ١٤ و ١٥ آذار/ مارس. واسترعي انتباه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون إلى تفاصيل هذا الحدث وحدث آخر زعم أنه حصل في ٢٠ نيسان/أبريل. وأنكرت حكومة ليبيريا هذه الادعاءات.

١٤ - ونظراً للتوتر المستمر بين سيراليون وليبيريا الناجم عن الادعاءات المتعلقة بإمداد المتمردين بالأسلحة، طلب مني مجلس الأمن، في القرار ١٢٣١ (١٩٩٩)، أن انظر، بالتنسيق مع بلدان اتحاد نهر مانو وغيرها من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فيما إذا كان نشر راصدين للأمم المتحدة على الحدود بين سيراليون وليبيريا مع قوات فريق الرصد عملياً وفعالاً، إذ يمكن لمثل هذا التواجد أن يؤدي إلى تحسين مناخ الأمن وبناء الثقة بين البلدين. ووفقاً لذلك، كتبت رسالة في ١٢ نيسان/أبريل إلى كل من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأمينها التنفيذي لالتماس آرائها بشأن احتمال نشر قوات تابعة لفريق الرصد ونشر أفراد من الأمم المتحدة فيما بعد على طول الحدود.

١٥ - وذكر الأمين التنفيذي، السيد لانسانا كوياتي، في رده المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أن رؤساء الأركان للبلدان المساهمة بقوات في فريق الرصد في سيراليون، الذين ناقشوا رسالتي في اجتماعهم في أبوجا، رحبوا مبدئياً بالاقتراح غير أن السيد كوياتي وصف التضاريس الجغرافية الوعرة على طول الحدود وما يستتبعه ذلك من احتياج للمعدات الملائمة، واقترح أنه يتعين على الأمم المتحدة المساعدة في توفير المعدات السوقية اللازمة، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر، ووسائل الاتصال والنقل البري. وطلب من الأمم المتحدة إيفاد فريق تقني لمناقشة طرائق النشر واحتياجاته مع فريق الرصد. وفي ٧ أيار/ مايو، دعا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، برنار مييه، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تحديد العدد اللازم من قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والوقت الذي يقتضيه نشرهم، وطلب بياناً مفصلاً بالاحتياجات السوقية لفريق الرصد. وما أن ترد هذه المعلومات يمكن تزويد المجلس بها.

١٦ - كما استجدت تطورات إيجابية في العلاقات بين سيراليون وليبيريا. فعلى سبيل المثال، يتنامى الاتصال بين الجماعات المدنية في البلدين على نحو ما تثبته الزيارات التي قام بها إلى ليبيريا المجلس المشترك بين الأديان والاتحاد الوطني لطلاب سيراليون. وعلاوة على ذلك، عقد وفد من مجلس الشيوخ لقاء مع الرئيس كبه في مطلع نيسان/أبريل في فريتاون لتقديم دعم ليبيريا حكومة وشعباً في سبيل حل النزاع المسلح في سيراليون. واقترح الوفد أن تقوم البرلمانات الثلاثة التابعة لبلدان اتحاد نهر مانو بالعمل جنباً إلى جنب في إطار من التنسيق تتولاه مالي، للمساعدة في إنهاء النزاع.

١٧ - وفي ٢٧ أيار/ مايو، افتُتح في منروفيا المؤتمر السنوي الأول للاتحاد البرلماني لمنطقة نهر مانو. وعلى الرغم من عدم حضور أي ممثل عن سيراليون المؤتمر، أعلن الرئيس تايلور في خطابه أمام ممثلي ليبيريا وغينيا ومالي أنه سوف يبذل ما بوسعه لكفالة السلام والأمن في غينيا وسيراليون، لأنه لا يمكن ضمان السلام في ليبيريا إلا كانت البلدان المجاورة لها يسودها السلام أيضا.

ثالثا - الحالة العسكرية والأمنية

١٨ - ظلت الحالة العسكرية والأمنية في سيراليون مائعة ومعقدة. وعلى أثر تولي قائد القوات الجديد، اللواء فيليكس موكاكبيرو، لقيادة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في آخر آذار/ مارس، شن هجوما لإقامة حزام أمني أوسع حوالي لونغفي وفريتاون. ونتيجة لذلك، نجح فريق الرصد في فتح الطرقات التي تربط فريتاون بلونغفي، وبورتو لوكو وكامبيا الواقعة في غرب البلد وشمالها الغربي. وعلاوة على ذلك، فإن فتح طريق فرعي من فريتاون إلى بو، عبر مويامبا فتحت طريق برية أمام الإمدادات إلى بو وكيناما. ويحتفظ أيضا فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمواقع في كابالا وبونبونا. ومنذ تقريره السابق، تواصل تعزيز القدرات العسكرية لفريق الرصد إلى حد كبير في أجهزة الاتصالات والموجودات الجوية.

١٩ - بيد أنه لا تزال الجبهة الثورية المتحدة/المجلس الثوري للقوات المسلحة تسيطر على العديد من المناطق في سيراليون، لا سيما المقاطعات الشمالية والشرقية. ويتمتع أفرادها أيضا بحرية كبيرة في التنقل في أجزاء المنطقة الغربية والمقاطعة الجنوبية، حيث يحتفظون بقدرات تمكنهم من قطع خطوط الاتصال التابعة لفريق الرصد وشنهم غارات انطلاقا منها. ولا تزال منطقة تعدين الماس في كونو خاضعة أيضا لسيطرة الجبهة الثورية المتحدة/المجلس الثوري للقوات المسلحة. وتم مؤخرا صد هجومين على كيناما، على الرغم من أن مجموعة كبيرة من الثوار تقدمت إلى مسافة تبعد ١٥ ميلا تقريبا شمال المدينة. وتشير التقارير المتواصلة عن وصول إمدادات من الأسلحة إلى الجبهة الثورية المتحدة/المجلس الثوري للقوات المسلحة وأن قدراتها القتالية لا تزال قوية. وفضلا عن ذلك قد عززت الجبهة قدرتها المضادة للطائرات إلى حد كبير، وهذا الإنجاز حققته بفضل استخدام الخبرة الأجنبية. ومن المتوقع أن تتعقد عملية رصد وقف إطلاق النار بسبب وجود جيوب للقوات وراء خطوط الطرف الآخر، لا سيما حوالي محور بو - كابالا الممتد من الشمال إلى الجنوب.

٢٠ - وازداد كثيرا نشاط الثوار في الشمال الغربي قبل تاريخ ٢٤ أيار/ مايو وبعده عندما دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، وذلك وسط تبادل الطرفين لاتهامات خرق هذا الاتفاق. وتم اكتشاف مجموعة من الثوار، تتكون أساسا من قوات تابعة للقوات العسكرية السابقة التابعة لجمهورية سيراليون تتحرك، في المنطقة الواقعة شمال تلال أوكر/جنوب بورت لوكو، وأن هناك حشدا كبيرا لقوات الجبهة الثورية المتحدة/المجلس الثوري للقوات المسلحة في المنطقة الواقعة شمال لونسار وبورت لوكو. ويشكل حشد القوات هذا خطرا على بورت لوكو/ رونغبري وربما على لونغفي، وهو ما هدد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا بمواجهته بالقوة. وقبل وقف إطلاق النار، شنت الجبهة الثورية المتحدة/المجلس الثوري للقوات المسلحة هجوماً على بعض المواقع التابعة لفريق الرصد في تلال أوكرا حيث سجلت إصابات في صفوف الجانبين. وقامت كذلك الجبهة الثورية المتحدة/المجلس الثوري للقوات المسلحة بشن غارات على قرى غير محمية وارتكبت أعمالاً وحشية لم يرى لها مثيل منذ انسحابها من فريتاون في كانون الثاني/يناير (انظر الجزء خامساً أدناه). ولا تزال فريتاون خاضعة لمنع التجول وإن كان لساعات محدودة، ولا يزال فريق الرصد يشرف على إدارة نقاط التفتيش لمنع تسرب الثوار.

إنشاء قوات مسلحة جديدة في سيراليون

٢١ - كما بينت ذلك في تقرير المرحلي الثاني عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/960)، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين الحالة الأمنية تشمل إنشاء قوات مسلحة جديدة قوامها ٥ ٠٠٠ جندي، وإعادة هيكلة قوات الدفاع المدني، وإصلاح قوات الشرطة في سيراليون.

٢٢ - وأكملت دفعة أولى من الجنود يبلغ عددهم ٥٦٢ جندياً في ١٠ أيار/مايو تدريباً أولياً لمدة ثلاثة أشهر، كما تم، بمبادرة من حكومة نيجيريا، توفير وتدريب أولي لطلاب الكلية العسكرية شمل ٨١ ضابطاً في أكاديمية الدفاع النيجيرية. وحظيت الجهود الرامية إلى إنشاء قوات مسلحة جديدة في سيراليون بدعم كبير من حكومة المملكة المتحدة، التي تقدم المساعدة التدريبية والمعدات.

إعادة بناء قوة الشرطة في سيراليون

٢٣ - ويتعلق الجانب الآخر من هذه الجهود بإعادة بناء قوة الشرطة في سيراليون التي تضررت كثيراً خلال غزو الثوار لفريتاون إذ قتل منها ٢٠٠ ضابط شرطة ودمرت العديد من مراكز الشرطة التابعة لها. وحققت الحكومة بفضل مساعدة الجهات المانحة تقدماً كبيراً في إعادة بناء قوة شرطة عاملة في العاصمة غير أن إزالة الأضرار التي لحقت بهيكل الشرطة وانتهياره في معظم أنحاء البلد سيستلزم مساعدة خارجية كبيرة.

٢٤ - وكما لاحظت في تقارير السابقة، فإن الدعم الذي تقدمه فرقة العمل المعنية بتطوير الشرطة التابعة للكمونولث ومستشارو الشرطة المدنية التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون ساعد كثيراً في الجهود الإصلاحية التي تبذلها قوات الشرطة في سيراليون. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، قام مستشاران من شرطة الكمونولث بزيارة سيراليون بهدف احتمال استئناف نشاطهما. وسأقدم إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب في المستقبل القريب الخطة المتعلقة باستئناف مستشاري الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة لنشاطهم في سيراليون لتقديم مساعدة ملموسة بالتعاون مع الجهات المانحة الثنائية.

رابعاً - نزع السلاح والتسريح

٢٥ - منذ تقرير المؤرخ ٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/237)، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شبه توقف. فقد كشف الفريق المشترك بين البنك الدولي والإدارة البريطانية للتنمية الدولية في آذار/ مارس أن بعض الافتراضات والمبادئ التوجيهية الأصلية الواردة في البرنامج لم تعد قابلة للتطبيق وأنه يتعين إعادة تعديل البرنامج لكي يعكس التغير الحاصل في البيئة السياسية والحالة الأمنية. وبناء على توصيات الفريق، استؤنفت بعد ذلك المرحلة التجريبية للبرنامج، التي خصصت لإيواء المقاتلين السابقين الموجودين بالإضافة إلى أولئك الذين قد يستسلمون قبل التوقيع على اتفاق جديد للسلام. على أن القيام بأي نشاط كبير في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وقت لاحق سيستلزم تنفيذ خطة للسلام واستتباب الحالة الأمنية. ولا تزال هذه المسألة قيد النظر في اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٦ - ولا يزال قرابة ١٢٠٠ من المقاتلين السابقين، الذين شكلوا في السابق جزءاً من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مقيمين في لونغي في ظروف مزرية بفریتاون. ورغم قرار اتخذته اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٢ نيسان/أبريل بنقل هؤلاء المقاتلين إلى لونغي، يعارض فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نقلهم نظراً لاستمرار عدم استتباب الأمن في المنطقة. ونتيجة لذلك، يجري الآن وضع خطط من أجل تحسين ظروفهم المعيشية الحالية. وتوجد هذه المسألة أيضاً قيد نظر اللجنة الوطنية.

٢٧ - وفي انتظار ذلك، تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في إطار شبكتها لحماية الطفولة، بالتعاون مع فريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، بتقديم الخدمات إلى الأطفال الذين أطلقت سراحهم قوات الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة كجزء من مفاوضات السلام الشاملة. وشرعت وكالات رعاية الطفولة أيضاً في وضع استراتيجيات وسياسات لصالح الجنود الأطفال في نطاق الإطار الشامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بينما يستعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركته في مرحلة إعادة الإدماج من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبدأت وكالات متخصصة في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى في تصور ودراسة إمكانية إقامة روابط مع برامج المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل.

خامساً - حقوق الإنسان

٢٨ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بظهور الأعمال الوحشية التي ارتكبها الثوار ضد المدنيين من جديد، والتي أفادت الأنباء بوقوع معظمها في المدينتين الإقليميتين في مسيكا وبورت لوكو. فحسب روايات شهود عيان، شملت انتهاكات حقوق الإنسان على يد الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة عدداً كبيراً من حالات الإعدام بدون محاكمة، والتنكيل، وبترو الأطراف، والاختطاف،

والاعتداء الجنسي، بالإضافة إلى تدمير الممتلكات على نطاق واسع. ويعاني المدنيون في المناطق المتضررة أيضا حرمانا شديدا على الصعيد الإنساني.

٢٩ - ورغم حدوث هبوط في عدد الحالات المبلغ عنها للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال آذار/مارس، مازال الهاربون من الأراضي التي يسيطر عليها الثوار يواصلون سرد تفاصيل مقلقة بشأن تصرفات الثوار البذيئة إزاء المدنيين، التي تشمل التعذيب والإيذاء البدني والنفسي. ففي ماكينى وكوانادوغو، أفاد الهاربون أن قوات الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة فرضت ضرائب عقابية على الأغذية، وقيدت حركة المدنيين وسنّت نظاما قاسيا للعدالة. وتلقى فريق التحقيق التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون الذي زار ماسياكا بعد استرجاع المدينة من قبيل فريق الرصد وقوة الدفاع المدني شهادات بإساءة معاملة مدنيين، قُتل بعضهم أو نُكل بهم بعد اتهامهم بالتعاطف مع القوات الموالية للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، وُسِّمَت الأحرف الأولى لاسم "الجبهة الثورية المتحدة" بواسطة شفرات الحلاقة على صدور عدد كبير من الأطفال والمراهقين الذكور في المنطقة.

٣٠ - وخلال هجوم شنه الثوار على بورت لوكو يوم ٧ أيار/مايو، يُعتقد أن ما يزيد على ٢٠ مدنيا قد أعدموا بدون محاكمة من قبل جماعة تابعة للجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة في قرية مانغارما المحادية. وأبلغ الناجون عن وقوع عمليات إعدام بدون محاكمة في مناطق أخرى حول بورت لوكو، نُفذت في قريتين على الأقل ضمن استراتيجية محكمة للثوار وبأوامر من قادة الثوار. وفي منطقة ماسياكا، عاين فريق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون عددا من الجثث وتلقى أنباء موثوقة تفيد بأن جثث ثمانية مدنيين قد عرضت مفصولة عن رؤوسها على الطريق من قبل قوات الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة المتراجعة. وفي حادث وقع في قرية ماسومانا الواقعة بين ماسياكا والميل ٣٨، وصف شهود عيان قتل عدة أطفال من قبل الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة.

٣١ - وواصلت قوات الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة أيضا ممارستها لبتز الأطراف، حيث عانى العشرات من الضحايا على الأقل هذا النوع من التعذيب على مدى الشهر الماضي فقط. وفي قرية مانغارما، أفادت الأنباء أن قوات الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة قامت ببتز ذراعي اثنين من الأسرى المدنيين لديها ثم أمرتهما بالسير إلى مدينة بورت لوكو لإصدار القوة المالية المشاركة في فريق الرصد بقرب هجوم الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وأُسْعِفَ أحد الضحايا، الذي يعمل مدرسا، في أحد مستشفيات فريتاو بعدما قطعت قوات الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة كلتا ذراعيه بالإضافة إلى أذنيه وشفتيه.

٣٢ - ويعتقد أن عددا كبيرا من المدنيين قد اختطفوا على يد الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة على مدى الأشهر الثلاث الماضية. وأفادت الأنباء أن عمليات الاختطاف قد اتبعت نمطا متسقا حيث تجبر قوات الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة عند تراجعها عن مدينة

أو قرية الرجال والنساء والأطفال على الذهاب معهم للعمل كحمالين، أو جنود محتملين أو رقيق للجنس. ولا يزال معظم هؤلاء المختطفين رهن اعتقال الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة. ففي قرية ماته قرب مسيكا، قدر قائد الشعبة عدد المختطفين في المنطقة بالآلاف. وذكر معظم الأشخاص الذين استجوبوا في بورت لوكو ومسيكا أنهم فقدوا أقارب لهم بسبب الاختطاف. وقال أحد الأشخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون إن ١٥ فردا من أسرته المباشرة قد اختطفوا على يد الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة.

٣٣ - وأعرب ممثلي الخاص في سيراليون فعلا للجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة عن قلق الأمم المتحدة العميق بشأن أنباء الاعتداءات على حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وبعد زيارة تقصي الحقائق في مسيكا التي قام بها موظفو شؤون حقوق الإنسان التابعون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، تبادل الممثل الخاص أيضا النتائج التي توصلت إليها البعثة مع العريف فوداي سنكوه، وزود ممثلي الجبهة الثورية المتحدة بذاكرة بشأن قضايا حقوق الإنسان. وتعددت الجبهة الثورية المتحدة بعد ذلك بفتح تحقيق داخلي للبحث في هذه الادعاءات وطلبت دعم المجتمع الدولي.

٣٤ - وبعد ما أثار ممثلي الخاص وغيره شواغل إزاء انتهاكات حقوق الإنسان تعزى إلى فريق الرصد وجنود قوة الدفاع المدني عقب الغارة التي شنها الثوار على فريتاون في كانون الثاني/يناير (انظر S/1997/237)، اتخذت القيادة العليا لفريق الرصد خطوات إيجابية ملموسة لمعالجة هذه المسألة. ففي نيسان/أبريل، بدأ قائد قوات فريق الرصد في إنشاء لجنة للعلاقات المدنية/العسكرية التي ستقوم، من جملة أمور، بالتحقيق في اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان وجهت ضد أفراد فريق الرصد وقوة الدفاع المدني وبتوصية السلطات العليا باتخاذ الإجراء الملائم. ويضم أعضاء اللجنة ممثلين عن اللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ورابطة المحامين، والشرطة، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني والحكومة، مع مشاركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون بصفة مراقب.

٣٥ - ورغم ما أبدته القيادة العليا لفريق الرصد من حسن نية، راجت بعض الأنباء بشأن إساءة معاملة السكان المدنيين على يد فريق الرصد، وقوة الدفاع المدني ووحدات الدفاع المدني. وأفادت التقارير أيضا أن المعتقلين المنتمين إلى المناطق التي يسيطر عليها الثوار يواجهون احتمالا كبيرا للإهانة وربما الإعدام بصفتهم متعاونين مزعومين مع الثوار. فعلى سبيل المثال، وردت معلومات بشأن إعدام ثلاثين فارا على يد قوة الدفاع المدني (كابرس) في كاغينتاما، قرب مدينة غبنتي في الإقليم الشمالي. وأفاد نأ مستقل أن امرأة من حي مويانبا في الجنوب الغربي قدمت معلومات مفصلة بشأن هجوم مزعوم لقوات الدفاع المدني (كمجورز) على مدينة برادفورد ويعتقد أن ستة مدنيين على الأقل قتلوا في هذا الهجوم. وفي نيسان/أبريل، أفاد أحد المخبين الموثوقين أن رجلا وامرأة ضُربا ضربا مبرحا واعتقلا لمدة يومين في وسط فريتاون.

٣٦ - وتحيط مصادر متنوعة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، أن هناك استمرارا لاتساع نطاق تجنيد الأطفال بواسطة قوة الدفاع المدني في المقاطعات الجنوبية والشرقية، لا سيما في بو وكينما. وتفيد الوكالات أيضا بأن عدد الأطفال الذين جرى تسريحهم من قوة الدفاع المدني قد أصبح من المعروف أنه قد أعيد تجنيدهم في وقت لاحق. وتشير هذه المسألة قلقا شديدا، لا سيما بالنظر إلى الوعد الذي قطعتة حكومة سيراليون في العام الماضي لممثلي الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة فيما يتعلق بتسريح الأطفال دون سن ١٨ سنة المجندين في القوات المسلحة لسيراليون ووقف ممارسة تجنيدهم. ويواصل ممثلي الخاص في فريتاون مراقبة الحالة عن كثب ويشير مع الحكومة المسائل ذات الصلة. وتردد أن المسؤولين الحكوميين في المقاطعة الجنوبية قد عملوا على وقف تجنيد الأطفال دون سن التجنيد بواسطة عناصر قوة الدفاع المدني.

٣٧ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس كباح إنشاء لجنة جديدة لحقوق الإنسان لسيراليون بموجب نظام أساسي، وحلت بذلك محل اللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان في الاضطلاع بدورها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وسيكون للهيئة شكل من أشكال السلطة القضائية وسلطات تنفيذية كبيرة. وأبلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون الحكومة بتأييدها لهذه المبادرة ووعدت بأن تقدم، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المساعدة التقنية اللازمة.

٣٨ - وفي سياق أنشطة تعاونها التقني، تواصل بعثة الأمم المتحدة أيضا تقديم الدعم الكامل في مجال خدمات الأمانة إلى لجنة حقوق الإنسان لسيراليون، بما في ذلك اللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الوطنية ووكالات الأمم المتحدة. وتشمل العضوية أيضا المجلس المشترك بين الأديان في سيراليون ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان. وتبقى اللجنة منتدى قيم لتبادل المعلومات ولوضع الاستراتيجيات. وفي هذا السياق، تقدم البعثة المساعدة إلى دوائر المنظمات غير الحكومية لتطوير المواقف المتعلقة بالدور الذي يتعين الاضطلاع به وقضايا حقوق الإنسان في إطار عملية السلام. وتبذل جهود متجددة لتحديد التمويل بينما يمكن للجنة أن تطور هويتها المؤسسية الخاصة.

٣٩ - وقبلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، دعوة حكومة سيراليون لزيارة البلد، قرب نهاية حزيران/يونيه، بصحبة فريق من الشخصيات البارزة في مجال حقوق الإنسان. وسيتمثل الغرض من الزيارة في دعم عملية السلام، وتشجيع البرامج المستقبلية لتعزيز حقوق الإنسان في البلد وحمايتها، وتوجيه الانتباه إلى حالة الأطفال والنساء والمدنيين الذين يتحملون وطأة التجاوزات في سيراليون. وبتنسيق من بعثة الأمم المتحدة، التي تستضيف الزيارة، تقوم بالفعل مجموعة من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني في سيراليون باستكشاف سبل تعظيم أثر زيارة السيدة روبنسون فيما يتعلق باحتياجات البلد في مجال حقوق الإنسان في الأجلين القصير والطويل.

سادسا - الحالة الإنسانية

٤٠ - منذ تقديم تقريره السابق، ساءت الحالة الإنسانية الميؤوس منها بالفعل. وأدت مكاسب المتمردين إلى زيادة عدد الأشخاص المعوزين بينما أدت في نفس الوقت إلى الحد من إمكانية وصول العاملين في مجال تقديم المعونات إلى المناطق المتأثرة. وفي الوقت الحالي، فإن نصف سكان سيراليون تقريبا، أو ٢,٦ مليون نسمة، في المقاطعات الشمالية والشرقية أصبحوا بالفعل خارج متناول الوكالات الإنسانية. وأصبح ٠٠٠ ٤٨٠ آخرون لاجئين. وفي حين أن عدد المشردين داخليا في المناطق التي يمكن الوصول إليها ظل ثابتا نسبيا، عند نحو ٣٧٠ ٠٠٠، فإن هناك المزيد من المدنيين في جميع أنحاء البلد الذين تأثروا مباشرة بالحرب في منازلهم وقراهم وفيما حولها. وأجبر عدد كبير من هؤلاء على العيش تحت سيطرة المتمردين وجرى إنكار حقهم في الغذاء والمأوى الكافيين وفي الرعاية الصحية الكافية. وبالإضافة إلى ذلك، من المقدر أن هناك أكثر من مليون مدني في جميع أنحاء البلد لا يزالون يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية.

٤١ - وحتى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وبالرغم من تحقيق بعض النجاح، فإن الوصول إلى المدنيين لا يزال يعتبر تحديا. وعلى سبيل المثال، أصبح في الإمكان الوصول إلى مناطق مثل محافظات بوجيهون، وبونشي، وبو في المقاطعة الجنوبية وكذلك أجزاء من محافظة كينما في المقاطعة الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب التقدم الذي أحرزه مؤخرا فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قامت الوكالات بتقدير الاحتياجات في بضع مدن في الشمال، مثل ييلي، التي وصلت إليها برا من بو. غير أنه لا يزال من المستحيل نقل السلع الإنسانية إلى الشرق والجنوب برا بسبب الحصار الذي فرضته الجبهة الثورية المتحدة على ملتقى الطرق الرئيسية على الطريق البري السريع بين فريتاون وبو. وفي حين يمكن أن تصل بعض المعونة جوا إلى عاصمتي محافظتي بو وكينما، فقد أدى عدم القدرة على نقل الأغذية برا إلى استنفاد المخزون في هذه المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الأمنية في الضواحي المجاورة مباشرة لكينما لا تزال غير واضحة، ومنعت التدخل الإنساني في عدد كبير من مشيخات القبائل.

٤٢ - وفي ضوء هذه الصعوبات، يجري الآن اتخاذ تدابير عاجلة بالتعاون مع الحكومة لاستكشاف طرق أخرى لنقل المعونة الغذائية. وفي الوقت الحالي، قامت وكالات الأغذية باستئجار سفينة لنقل الأغذية إلى ميناء نيتي، حيث يمكن نقلها برا إلى بو. وإذا لقي نجاحا، فإن هذا الطريق سيتيح إمداد السكان المتأثرين بالحرب بالأغذية. وطالب برنامج الأغذية العالمي أيضا إرسال أغذية على طول الطريق البري السريع بين فريتاون وبو، والذي أعاد وكلاء النقل التجاريون فتحه مؤخرا، ولكنه لم يحصل بعد على تصريح من الحكومة حتى وقت إعداد هذا التقرير. وفي غضون ذلك، فإن الكمية المحدودة المتبقية من الأغذية في هذه المناطق قد حددت لها أولويات تتمثل في مراكز التغذية العلاجية والتكميلية وكذلك مخيمات المشردين داخليا.

٤٣ - وفي غضون ذلك، قامت الدوائر الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة بما في ذلك فريتاون وأجزاء من المناطق الجنوبية والشرقية، بالتعبئة لتقديم شكل من أشكال الدعم لنحو ٣٧٠ ٠٠٠ فرد. وفي الوقت الحالي، فإن هناك أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ مشرد داخليا مسجل يعيشون في مخيمات يتلقون مجموعة شاملة من المساعدة بما في ذلك الأغذية، والمأوى، والخدمات الصحية. غير أنه مع وجود أكثر من ٨٠ في المائة من المباني المدمرة في بعض أجزاء فريتاون، فإن آلاف عديدة أخرى يستقطنون في مناطق أخرى أو يقيمون مع أقاربهم. وأدى اقتصاد دمرته الحرب ويتميز بدخول متدنية وتكاليف مرتفعة للأغذية والسلع الأساسية الأخرى إلى تفاقم معاناتهم.

٤٤ - ولمعالجة انعدام الأمن الغذائي الحاد، جرى توزيع بذور وأدوات بصفة طارئة على المزارعين الذين فقدوا ممتلكاتهم التي استولت عليها جماعات مسلحة في محافظات بورت لوكو، وكينياما، وبو، وكذلك في المنطقة الغربية. تواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة في جهودها لشراء الأرز المستورد، والحصول على الأغذية على أساس ثنائي من الحكومات المانحة.

٤٥ - واستمر قدوم الدعم الأساسي للمراكز الطبية والمستشفيات من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية الطبية. ويعمل حاليا في فريتاون نحو ٢٥ مركزا صحيا وثمانية مراكز طبية متنقلة مع وجود ٢٥ مركزا عاملا في المحافظات الجنوبية بو، وبوجيهون، وبونشي. وتمكنت حملات برنامج التحصين الموسع الواسعة النطاق بنجاح من القضاء على وباء الحصبة حول فريتاون وكينياما وبونشي، مع تطعيم أكثر من ٦٥ ٠٠٠ طفل في هذه المناطق.

٤٦ - وفي منتصف أيار/ مايو، سجلت اليونيسيف ما مجموعه ٣ ٢٨٤ من الأطفال الذين كانوا مفقودين منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من منطقة فريتاون. وجرى اقتفاء أثر أكثر من ٥٠٠ من هؤلاء وإعادةهم إلى أسرهم. غير أن عمليات اختطاف أعداد كبيرة من الأطفال لا يزال قائما. وتواصل شبكة حماية الطفل تعقب هذه الحوادث، وتقدم برامج لمساعدة الأطفال الناجين، وتسريح الجنود الأطفال، وغيرهم من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٤٧ - وختاما، فإن نقل المياه بواسطة الشاحنات وتطهير الآبار بالكlor وأنشطة إدارة التخلص من الفضلات في معظم مخيمات المشردين داخليا قد أدى إلى خفض معدل الأمراض المنقولة بالمياه مثل الكوليرا والإسهال. وقدمت ألواح لدائنية ومسامير وأدوات خشبية وأدوات المطبخ إلى بعض الأسر المعيشية الحضرية، والمشردين في المخيمات في الغرب والشرق والجنوب. والحاجات في هذه المناطق كبيرة مع ذلك، وتحتاج إلى تدخل مستمر وإلى موارد.

٤٨ - وبالرغم من أن الحالة الإنسانية لا تزال حرجية، فإن ما تم مؤخرا من وقف لإطلاق النار وبدء الحوار بين الأطراف في الصراع كانا محل ترحيب من مجتمع المساعدة الإنسانية بوصفهما أفضل الوسائل لتسوية الأزمة التي طال أمدها. والحكم الوارد في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم مؤخرا الذي ينص على وصول

المنظمات الإنسانية بأمان وبدون معوقات إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة يشكل خطوة هامة صوب كفاءة تقديم المساعدة في جميع أنحاء البلد. بيد أن تجسيد الالتزام الإنساني للمقاتلين يتطلب التخطيط الدقيق وحسن النية وبناء الثقة. ومثلما أشير إلى ذلك في جزء سابق من هذا التقرير، قدم ممثلي الخاص إلى الأطراف في الصراع مقترحا بشأن وصول المساعدة الإنسانية يتضمن، تفاصيل شتى، منها التزامات الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي بتهيئة البيئة التي تساعد على التدخل للأغراض الإنسانية. ويعتبر هذا المقترح، الذي أعده الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بتوجيه من منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، خطوة أولى صوب إقامة حوار مع الأطراف في الصراع بشأن وصول المساعدة الإنسانية. ولتعزيز العمل الإنساني الذي تمليه الضرورة وكفاءة تسليم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة بدون معوقات، من الضروري توفر الشرطين التاليين:

(أ) يجب أن تكون مسألة وصول المساعدة الإنسانية بنفس أهمية العنصرين العسكري والسياسي في عملية السلام، وغير مشروطة بهما. وفضلا عن ذلك، بما أن احترام المقاتلين لحق المدنيين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية يستند إلى القانون الدولي، فإن هذا المفهوم غير قابل للتفاوض ولا يمكن مناقشته إلا لتحديد آليات وصول المساعدة:

(ب) بالنظر إلى هشاشة عملية السلام وتدهور الحالة الإنسانية المطرد، من الضروري أن يتمكن مجتمع المساعدة الإنسانية من الاتصال، بشكل فوري ومستقل، بالأطراف في الصراع بغية وضع طرائق العمل للوصول إلى جميع مواطني سيراليون المحتاجين إلى المساعدة.

سابعاً - دور بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون في المستقبل

٤٩ - تتألف البعثة حالياً من ٢٤ مراقبا عسكريا، منهم موظفان طبيان، فضلا عن ٢٩ موظفا دوليا و ٢٤ موظفا وطنيا. ويشمل هذا الرقم ١٠ مراقبين عسكريين نُشروا مؤخرا للمساعدة في مهام البعثة التي وسَّع نطاقها. وما خُطط له من نشر ١٦ مراقبا آخرين أثناء شهر حزيران/يونيه، إلى جانب ما يلزم من موظفي الدعم والمركبات ومعدات الاتصالات وغيرها من المعدات الأساسية، سيعيد القدرة العسكرية للبعثة إلى المستوى الذي بلغته في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وإذا سمحت الحالة الأمنية، سأقوم بنشر مراقبين إضافيين في حدود ٧٠ شخصا، إلى جانب ١٥ موظفا طبيا إضافيين، مثلما أذن بذلك مجلس الأمن في قراره ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨. وستلزم طائفة هليكوبتر إضافية، بالنظر إلى الاعتبارات الأمنية والحاجة إلى تحسين القدرة على إجلاء المصابين وتعزيز دور الرصد والمراقبة الذي تؤديه البعثة.

٥٠ - واقتضت الأعمال المكثفة التي اضطلعت بها البعثة تحضيراً للمحادثات فيما بين أعضاء الجبهة الثورية المتحدة وبين الجبهة والحكومة سفر مبعوثي الخاص وموظفيه المباشرين إلى مونروfia ولومي، بالإضافة إلى التشاور عن كثب مع الحكومة في فريتاون. ويحتمل أن تتطلب محادثات السلام وما يتصل بها من نشاط مشاركة كبيرة من الأمم المتحدة، لذلك أعزمت تعزيز الموظفين المدنيين في مكتب ممثلي

الخاص بإضافة موظفين سياسيين اثنين. ويلزم أيضا إعادة ملاك موظفي قسم حقوق الإنسان إلى مستواه السابق وهو خمسة أشخاص، بالنظر إلى الاحتياجات الهامة في مجالي رصد حقوق الإنسان والتعاون التقني في سيراليون. وفي هذا الصدد، تدعو الحاجة إلى خبراء في الطب الشرعي، وسأطلب إلى المانحين النظر في إتاحة خدمات هؤلاء.

٥١ - وسيواصل العنصر العسكري للبعثة، الذي أعيد بهذا الشكل إلى قوامه السابق، رصد وقف إطلاق النار في حدود موارده. وسيواصل أيضا إقامة الاتصالات مع قادة الجبهة الثورية المتحدة المحليين والمواظبة عليها وتحسينها بغية إنشاء لجان عسكرية مشتركة. وستشمل وظائف هذه اللجان التعرف على القوات في الميدان وتحديد مواقعها؛ والحصول على ضمانات خطية من القادة المتمردين تتصل بالتزامهم بوقف إطلاق النار و ضمانات أمنية لموظفي الأمم المتحدة، وبناء الثقة عموما، وتيسير الاتصالات وتسوية الخلافات. وستتخذ أيضا ترتيبات لنشر أفرقة مكونة من خمسة أو ستة أشخاص في لونجي، وهاستينغس، وبورت لوكو، وبو، حسب الحالة الأمنية. وسينشر المراقبون خارج فريتاون إلى جانب أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكفالة أمنهم.

٥٢ - وفكّرت مليا في الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها بعثة موسّعة النطاق في حالة التوصل إلى اتفاق سلام. ولهذا الغرض، أوفدتُ فريقا للتقييم والتخطيط العسكريين إلى سيراليون في نهاية أيار/ مايو، لرسم مفهوم منقّح للعمليات تحسبا لإمكانية توسيع نطاق البعثة.

٥٣ - وستكون توصياتي المنصّلة إلى المجلس بشأن حجم البعثة الموسعة المحتملة وولايتها وتشكيلها متوقفة على أحكام أي اتفاق سلام قد توقعه الحكومة والجبهة الثورية المتحدة في لومي، وعلى الاعتبارات السائدة في الميدان، ولا سيما الأمن.

٥٤ - وسيكون أحد الاعتبارات الهامة في إعادة تحديد مهام البعثة هو قوام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأنشطته وحالة نشره في المستقبل. وبالرغم من أن هذه الأمور لا تزال غير معروفة، أتوقع أن يظل فريق الرصد في سيراليون كعامل تأثير يساعد على الاستقرار، وتكون له ولاية محددة جيدا تشمل كفالة أمن المناطق الحيوية في البلد.

٥٥ - وفي هذه المرحلة، أتوقع أن نشر البعثة بفعالية لتساعد في تنفيذ اتفاق سلام محتمل، سيقضي أن تكون هي نفسها مستعدة لكفالة أمن الموظفين التابعين للأمم المتحدة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة الحالة الأمنية وطبيعة الصراع غير الواضحة وغير القابلة للتنبؤ، قد يثبت أن هناك حاجة لنشر عدد لا بأس به من المشاة ومراقبين إضافيين، إلى جانب ما يلزم من معدات ودعم سوقي عسكري. ورهنا بإذن مجلس الأمن، ستنشر هذه الوحدات على مراحل للاضطلاع بمجموعة من المهام المحتملة.

٥٦ - ولا يمكن أن تحدد هذه المهام بدقة إلا في ضوء اتفاق سلام محتمل، ولكن يرجح أن تشمل ما يلي:

(أ) رصد وقف إطلاق النار والإشراف عليه؛

(ب) الإشراف على تجميع المقاتلين السابقين في معسكرات، ونزع سلاحهم وتسريحهم، ورصد هذه العملية والمساعدة فيها؛

(ج) توفير الأمن للموظفين التابعين للأمم المتحدة، بمن فيهم المراقبون العسكريون؛

(د) تقديم المساعدة إلى الجهود الإنسانية؛

(هـ) توفير التخطيط والدعم السوقي لانتخابات محتملة.

٥٧ - وسأقدم إلى المجلس مقترحات مفصلة بشأن ولاية ومفهوم منقحين للعمليات لينظر فيها فور التوقيع على اتفاق سلام. بيد أنه بالإضافة إلى الاحتياجات العسكرية المبينة أعلاه، سأتوخى أيضا زيادة هامة في عدد الموظفين المدنيين، بمن فيهم المضطلعون بالمهام السياسية ومهام حقوق الإنسان والدعم السوقي. فضلا عن ذلك، فإن أي دور معزز قد تؤديه البعثة، مهما كان الشكل النهائي لاتفاق السلام، سيستفيد كثيرا من اكتساب قدرة بث إذاعي على نطاق البلد. وأظهرت التجربة المزايا الواضحة التي تتحقق عندما يكون لبعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مرفقها الإذاعي الخاص. لذلك أناشد المانحين أن ينظروا في إتاحة هذه المعدات، وبناء على ذلك، سأفكر في زيادة طليفة في عدد موظفي الإعلام بالبعثة.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٨ - وكما ورد في تقريرتي السابق (S/1999/237)، فقد اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩/٥٣ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، مبلغا قدره ٢٢ مليون دولار لإنشاء وتشغيل بعثة المراقبين للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالفترة اللاحقة ومدتها ١٢ شهرا، والتي تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩، فإن الميزانية التي قدمتها إلى الجمعية العامة في شباط/فبراير ١٩٩٩ (A/53/454/Add.1) تبلغ ١٦,٤ مليون دولار وتوفر الاعتمادات اللازمة لتلبية احتياجات البعثة بالقوام الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١١٨١ (١٩٩٨). وإنني أعتزم التماس إذن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستخدام الموارد المخصصة في الميزانية بمجرد أن يتخذ المجلس قرارا بشأن توصيتي الواردة في الفقرة ٧١ أدناه بتمديد ولاية بعثة المراقبين.

٥٩ - وعليه، فإنه إذا قرر المجلس تمديد ولاية بعثة المراقبين، فإن تكلفة إعادة القدرة العسكرية للبعثة إلى المستوى الذي بلغته في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، علاوة على ما يلي ذلك من الإبقاء على البعثة بقوامها الجديد، ستكون في حدود الموارد التي سبق أن وفرتها الجمعية العامة وأدرجت في توقعات الميزانية التي قدمتها للفترة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠.

٦٠ - وفيما يتعلق بتقديرات التكاليف المرتبطة بزيادة حجم البعثة، فإنني سأقدم اقتراحي إلى الجمعية العامة في موعد لاحق، لدى الانتهاء من إعداد اقتراحي التفصيلية بشأن تنقيح ولاية ومفهوم عمليات بعثة المراقبين، وتقديمها إلى مجلس الأمن للنظر فيها.

٦١ - وفي ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٩، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٤,٧ من ملايين الدولارات. وفي التاريخ نفسه، كان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٦ بليون دولار. وبلغت المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري لدعم جهود الأمم المتحدة المتصلة بحفظ السلام ما مقداره ٢,٨ مليون دولار، وبلغت النفقات المأذون بها ١,١ مليون دولار.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٦٢ - على الرغم من أنه لا يزال من غير الممكن تقديم أي تكهنات بشأن حالة النزاع في سيراليون، فقد كان من دواعي تشجيعي ما أحرز من تقدم كبير في مواصلة الحوار بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة. فتلك هي المرة الأولى منذ ثلاث سنوات التي ربما أصبح فيها التوصل إلى تسوية سياسية أمرا قريب المنال من أجل كسر دائرة العنف التي ألّمت بالبلد منذ عام ١٩٩١. وإنني أرحب باستعداد الحكومة بدء محادثات مع الجبهة الثورية المتحدة، وأوجه الدعوة إلى الجبهة لاغتنام هذه الفرصة لكي تبرهن على استعدادها لإبداء المرونة لصالح السلم في سيراليون. وكما صرحت علنا في حينه، فإنني أرحب، على وجه الخصوص، بالتوقيع، في ١٨ أيار/ مايو، على اتفاق وقف إطلاق النار، مما ساعد على تهيئة مناخ من شأنه أن يفضي إلى نجاح محادثات السلام. وإنني أكرر توجيه الدعوة إلى الجبهة الثورية المتحدة/المجلس الثوري للقوات المسلحة، وقوات الدفاع المدني، والحكومة، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى الالتزام الدقيق بأحكام هذا الاتفاق. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع الحكومات المعنية، ولا سيما حكومة توغو والرئيس غناسنغي ايدياما، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لاستضافة المحادثات، وكذلك للمنظمات الوطنية والدولية التي يسرت عملية الحوار.

٦٣ - ومع ذلك، فإنه مما يبعث على الاستياء الشديد ما ترتكبه قوات المتمردين من أعمال القتل والتمثيل بالجثث وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين في سيراليون، فضلا عن الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالمتلكات في بلد هو بالفعل ضمن أشد البلدان فقرا في العالم. إن أي معارضة مسلحة تسعى إلى الحصول على الشرعية والاعتراف بها في نظر العالم لا بد أن يكون لديها الاستعداد لنهب ارتكاب هذه الفضائح ضد الأفراد غير المقاتلين والتكفير عما جرى ارتكابه منها. وإنني أدعو قيادة الجبهة

الثورية المتحدة إلى أن تبرهن على صدق التزامها بالسلام وأن تكفل امتثال جميع مقاتليها بمعايير حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الإفراج عن جميع المختطفين. وفي هذا السياق، فإنني أشير إلى ما أعلنته قيادة الجبهة الثورية المتحدة من أنها ستقوم بالتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها، وأنها ستوجه الدعوة إلى مراقبين دوليين للاشتراك في هذه العملية. وإنني أوجه الدعوة إلى هذه القيادة إلى القيام دون إبطاء بإظهار إرادتها وقدرتها على القيام بذلك.

٦٤ - وكان القلق إزاء نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في سيراليون موضع اهتمام دولي متزايد. وإنني أرحب باعترام مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، بالقيام بزيارة إلى سيراليون في أواخر حزيران/يونيه لدراسة الحالة على الطبيعة والحصول على التزامات ملموسة فيما يتعلق بمنع حدوث انتهاكات ومحاسبة مرتكبيها. ومن دواعي اغتباطي أيضا الاقتراح الذي قدمه الرئيس كبه بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في سيراليون، وكذلك إنشاء آلية لتقصي الحقائق والمصالحة كجزء من اتفاق السلام. وتلك خطوة هامة على طريق الاعتراف بما حاق بالضحايا من آلام، وعلى طريق استعادة الكرامة الوطنية والثقة كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم، وينبغي لهذه التدابير أن تلقى كل دعم ممكن من جانب مجتمع المانحين.

٦٥ - وفي هذا السياق، فإنني أود أن أثني على مبادرة قائد قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللواء فيلكس موجاكبيرو، المتعلقة بإنشاء لجنة للعلاقات المدنية - العسكرية للتحقيق في الادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب القوات الموالية للحكومة. ويجري الاضطلاع بهذه التحقيقات بمشاركة كاملة من جانب ممثلين لجميع قطاعات المجتمع السيراليوني، وتقوم فيها الأمم المتحدة بدور المراقب الدولي.

٦٦ - وتمشيا مع النهج ذي الاتجاهين، فإن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جدير بالشأن لما يقوم به من جهود متواصلة دعما لحكومة وشعب سيراليون، كما تستحق الشناء حكومات كل من نيجيريا وغينيا وغانا ومالي لالتزامها الصامد باستعادة الأمن والاستقرار في سيراليون، بمساعدة من البلدان المانحة، بما في ذلك كندا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم السوقي لفريق الرصد، وأيضا إلى المساعدة في عملية إعادة بناء القوات المسلحة لسيراليون.

٦٧ - وهناك أيضا حاجة ملحة لاستئناف عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين الموجودين الآن وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والاضطلاع بالأعمال التمهيدية للتوسع في هذه الأنشطة كجزء من اتفاق للسلام. ويحدوني الأمل في أن تواصل حكومة سيراليون توفير الزخم اللازم للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وضمان استمراره بوصفه حافزا لجميع المقاتلين من المتمردين المستعدين لوضع أسلحتهم عند هذا المنعطف الحرج في عملية السلام. ومن المهم أيضا أن تعمل الحكومة على نحو وثيق مع المانحين لوضع خطة منقحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع خطة تنفيذية محددة المعالم وترتيبات واضحة للتمويل، توضع موضع التنفيذ في سياق اتفاق للسلام.

٦٨ - وهناك أيضا حاجة ماسة لدراسة إمكانية تحويل الجبهة الثورية المتحدة/المجلس الثوري للقوات المسلحة إلى حزب سياسي مشروع بالتوازي مع عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. كما أَدْعُو إلى وضع حد لجميع عمليات تجنيد الأطفال في صفوف الجنود، ويحدوني الأمل في أن يتضمن أي اتفاق للسلام يعقد في نهاية المطاف التزام من جميع الأطراف بتسريح الأطفال المشتركين معهم على الفور. وينبغي أن تولي برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أولوية للأطفال دون سن الثامنة عشرة.

٦٩ - وأشعر بقلق إزاء التقارير المتواترة التي تفيد بوصول إمدادات من الأسلحة إلى قوات المتمردين. ومن شأن أي دعم يقدم إلى الجبهة الثورية المتحدة/المجلس الثوري للقوات المسلحة من أطراف خارجية أن يعمل على إدامة الصراع في سيراليون، سواء كان مدفوعا بمصالح اقتصادية أو بأهداف استراتيجية أخرى. وإنني أكرر دعوتي إلى جميع الدول أن تمتثل امتثالا كاملا للحظر على بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى القوات غير الحكومية في سيراليون، وهو الحظر الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ١١٧١ (١٩٩٨).

٧٠ - والحالة الإنسانية الصعبة تؤكد ضرورة إنشاء آليات لكفالة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون إعاقة إلى جميع أنحاء البلد وتعزيز التنسيق والتعاون على نحو فعال بين الوكالات الإنسانية والحكومة والجبهة الثورية المتحدة. وهناك حاجة ماسة إلى تيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى من يحتاجون إليها، وهو أمر يتطلب حماية واحترام العاملين في ميدان الإغاثة الإنسانية ولوازمهم وممتلكاتهم. وينبغي أن تسترشد عملية التفاوض على تيسير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بمدونة قواعد السلوك للوكالات الإنسانية العاملة في سيراليون. وبالرغم من التسليم بوجود عقبات كبيرة في الوضع الراهن، ومن الدروس المستفادة من التفاوض على وصول المساعدات الإنسانية في سياق سيراليون، فإن مجتمع المساعدة الإنسانية يشعر بالتفاؤل من المناخ السياسي الحالي، ويطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للعمل الإنساني. وعلى وجه التحديد، يُستحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للحوار بغية تحقيق إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون إعاقة إلى جميع أنحاء البلد، كما يطلب إليه، بعد تحقق ذلك، مواصلة دعمه للمساعدة الإنسانية.

٧١ - والتطورات السياسية الأخيرة، بما في ذلك توقيع اتفاق وقف إطلاق النار وبدء الحوار، تترتب عليها آثار هامة بالنسبة لعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. ومن الأهمية بمكان أن تظل البعثة، بقيادة ممثلي الخاص، في وضع يسمح لها بتقديم مساعدة فعالة لعملية السلام في سيراليون. لذلك فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقا للأسس المذكورة أعلاه. غير أنني يحدوني الأمل في أن يتسنى لي، في غضون تلك الفترة الزمنية، أن أعود إلى المجلس بتوصيات لتوسيع نطاق الولاية تنفيذا لاتفاق سلام.

٧٢ - وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لممثلي الخاص، فرانسيس ج. أوكيلو، وكبير المراقبين العسكريين، العميد سوبهاش جوشي، وللموظفين وللمراقبين العسكريين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون لما يبذلونه من جهود دؤوبة ولتفانيهم في دفع عملية السلام في سيراليون.

مرفق

المساهمة في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
سيراليون في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩

مراقبون عسكريون	آخرون ^(١)	المجموع
٣		٣
٢		٢
٢		٢
٢		٢
١		١
٢		٢
٢		٢
٤		٤
٢		٢
٢	٢	٤
٢٢(ب)	٢	٢٤

(أ) فريق طبي.

(ب) من بينهم كبير المراقبين العسكريين.

- - - - -